التـوابـع

التابع: هو الاسم الذي يتبع الاسم الذي قبله في إعرابه، فيكون مرفوعاً إذا كان تابعاً لمرفوع وينتصب إذا كان متبوعه منصوباً، ويجر إذا كان تابعاً لمجرور.

والتوابع في العربية أربعة متفق عليها عند النحاة جميعا، وهي: النعت والبدل والعطف والتوكيد، وثمة تابع لم يتفق عليه، وهو عطف البيان؛ إذ ثمة من يقول بعدم وجوده ويعربه بدلاً، وهذا هو الرأي الراجح، ولما كان الرأي المقبول هو رأي من يقول بعدم وجود التابع الخامس، عرضت التوابع على أنها أربعة أقسام، وكما يأتي :

أولاً: النعت:

النعت:هو مصطلح يستعمله الكوفيون، ويقابله عند البصريين: الصفة، وهو المصطلح الأكثر شيوعاً، والكل يعنون به: التابع المكمل لمتبوعه أو هو الكاشف أو المخصص لمتبوعه أو لما يتعلق به، فالمكمل للمتبوع هو نحو: جاء زيد الكريم، والمكمل لما يتعلق بالمتبوع هو نحو: جاء زيد الكريم أبوه،وعلى وفق ما تقرر فإن أهم ما تقدمه الصفة للموصوف أمران:

أ – التعريف أو الكشف:

وهذا ما يتحقق إذا كان كل من الصفة والموصوف معرفة، نحو: جاء زيد الكريم، وكقوله عز وجل: **(فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)**، فالرجيم: صفة مجرورة وعلامة جرها الكسرة.

ب – التخصيص:

تخصيص النكرة له طريقتان، الأولى بإضافتها إلى نكرة مثلها وهو ما يسمى بإضافة التخصيص، نحو: طالب علم في الدار، أما الثانية فتتحق بوصف النكرة، فإذا جاء كل من الصفة والموصوف نكرة،عملت الصفة على إزالة العموم الذي كانت النكرة تفيده، أي ترتقي بها قليلا لتقترب من المعرفة، وهو ما يسمى بالتخصيص بالوصف، نحو: جاء رجلٌ كريمٌ، وكقوله تعالى: **(فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)** فـ (واحدة) صفة مرفوعة لـ (نفخة) وعلامة رفعها الضمة، وقد أفادت هذه الصفة موصوفها تخصيصاً، لأنها نكرة وموصوفها نكرة أيضاً. فمعنى التعريف أو الكشف ومعنى التخصيص، هما المعنيان اللذان يؤتى بالصفة من أجلهما، وثمة معان أخر قد لايتفق عليها، فهي عند متكلم تعني شيئاً، وعند آخر تعني غير ذلك، إذ تكون الصفة للمدح وللذم وللترحم وللتأكيد، فمن قال إن دلاله (المسكين) في قولي (زيد المسكين) هي كدلالتها في القول نفسه إذا تحدث به غيري؟ فإذا قصدت منها حقيقة كونه مسكيناً فلربما قصد هو

(بالمسكين) السخرية، أو غير ذلك، فما ذكر من معانٍ غير التعريف والتخصيص يخضع لوجهات النظر وللسياق وطبيعة المتكلم والموصوف، والمعنيان اللذان لا يختلف عليهما اثنان هما التعريف والتخصيص.

طبيعة الصفة:

المقصود بطبيعتها ما تأتي عليه الصفة من نوع بوصفها اسماً ، فلما عرفنا أنّ الاسم إما جامد وإما مشتق وجب أن نعرف أنّ الصفة في الغالب لا تكون إلا مشتقة، والمشتقات في العربية، ونعني بها المشتقات التي تجري مجرى فعلها، وهي:**اسم الفاعل**، نحو: جاء محمد العالم، و**اسم المفعول**، نحو: رأيتُ محمداً المكرّم، و**الصفة المشبهة**، نحو: شاهدتُ رجلاً حذراً، و**صيغة المبالغة**، نحو: جاء محمد العلّامة، وأفْعَلُ التفضيل، أو أسماء التفضيل، نحو: سلمتُ على محمد الأفضل.

مجيء الصفة اسماً جامداً:

قد تأتي الصفة اسماً جامداً، ولكنها تؤول بمشتق يناسب هذا الجامد، ومن الأسماء الجامدة: اسم الإشارة، نحو: جاء زيد هذا، فهذا يؤول بالمشار إليه، ومنها (ذو) بمعنى :صاحب، نحو مررتُ بزيد ذي الأخلاق الحميدة، أي صاحب الأخلاق الحميدة، و (صاحب) اسم فاعل، فصح مجيء (ذو) صفة مع أنه جامد لأنه صح تأويله بأحد المشتقات، ومن الأسماء الجامدة التي تأتي صفة: الأسماء الموصولة، نحو: جاء الرجل الذي علمني فـ (الذي)اسم موصول مبني في محل رفع صفة لـ (الرجل) ، وقد صح مجيئه صفة مع كونه اسم موصول، لصحة تأويله بمشتق، إذ يؤول بـ (العالم)، فالضابط إذن لصحة مجيء الاسم الجامد صفة:هو صحة تأويله بمشتق.

أقسام النعت :

ينقسم النعت على قسمين :

حقيقي وسببي ، وفيما يأتي بيان لهما :

أ . النعت الحقيقي:

وهو النعت الذي تذكر الصفة فيه للموصوف نفسه، نحو: جاء محمد المجتهد، والصفة في هذا القسم تتبع الموصوف فيما يأتي:

١- في التذكير والتأنيث:

أي أن الموصوف إذا جاء مذكراً جاءت الصفة مذكرة مثله، نحو: جاء الرجلُ الكريمُ، وتأتي الصفة مؤنثة إذا كان الموصوف مؤنثا نحو: جاءت المرأةُ الكريمةُ.

٢- في الإفراد والتثنية والجمع:

فهنا التطابق في العدد بين الصفة والموصوف، فإذا جاء الموصوف مفردا أفردت الصفة مثله وإذا ثني الموصوف جاءت الصفة مثنى كالموصوف، وتُجمع الصفة إذا جاء الموصوف جمعاً، نحو: جاء الرجل الكريم ، و جاء الرجلان الكريمان، وجاء الرجال الكرام.

٣- في التنكير والتعريف :

أي أن الصفة يجب أن تكون نكرة إذا جاء الموصوف نكرة، نحو: جاء رجل كريم، فـ (كريم) صفة لـ (رجل) مرفوعة وعلامة رفعه الضمة، وقد جاء نكرة لأن الموصوف (رجل) نكرة، وكذلك إذا جاء الموصوف معرفة فإن الصفة يجب تعريفها نحو : جاء الرجل الكريم. فمجيء (الرجل) معرفة وهو الموصوف ألزم مجيء (الكريم) معرفة لكونه صفة له.

٤- في الإعراب :

وهذا أهم تفسير للتبعية بين أي تابع ومتبوع، فمهما خالف التابع متبوعه، فلا يجوز للتابع أن يخالفه في الإعراب، فإذا جاء المتبوع مرفوعاً جاء التابع مرفوعاً مثله وكذلك إذا جاء منصوباً أو مجروراً، فالصفة على هذا الأساس تطابق موصوفها رفعاً، نحو: جاء محمدٌ الكريمُ، ونصبا نحو: شاهدتُ رجلاً مسرعاً، وجراً نحو: سلمتُ على الطالبِ المجتهدِ ، فها أنت ترى أن التطابق في النعت الحقيقي واقع في كل شيء، وهذا سبب تسميته بالحقيقي لأنه بين معنى التبعية بصورة متكاملة، وفي كل ما ذكر.

ب- النعت السببي:

وهو النعت الذي تذكر فيه الصفة لا للموصوف نفسه بل لسبب من أسبابه، نحو: جاء محمد الكريم أبوه، فـ (الكريم) يعرب صفة، لكن الصفة ليست للذي سبقها وإنما لمن جاء بعدها، أي الصفة ليست لمحمد بل لأبيه، وأب محمد سبب من أسبابه، فسمي هذا النعت سببيا.

ومما يختلف به هذا القسم عن القسم النعت (الحقيقي)، أن الصفة لا تطابق موصوفها إلا في أمرين، وهما:

١- الإعراب:

فالصفة وإن لم تكن للموصوف في هذا القسم إلا أنها تأخذ إعرابها من الموصوف الذي سبقها، نحو جاء محمدٌ الكريمُ أبوه، فـ (الكريم) صفة مرفوعة، لأن (محمد) مرفوع.

٢- التنكير والتعريف :

وهو الأمر الآخر الذي تطابق الصفة الموصوف فيه، فتعرف الصفة إذا جاء الموصوف معرفة نحو: جاءتْ هندُ الكريمُ أبوها، وتتكّر إذا نكّر الموصوف نحو: جاءت امرأةٌ كريمٌ أبوها.

أما ما تختلف فيه الصفة مع الموصوف في هذا القسم فهما:

١ـــــــــــــــــ التـــــــــــــــــــــذكير والتأنيـــــــــــــــــــث :

إذ إن الصفة هنا تتبع ما بعدها، أي تتبع السبب الذي تكون الصفة له في هذا القسم، فتذكّر الصفة إذا كان السبب مذكّراً نحو: جاءت هند الكريم أبوها فـ (الكريم) صفة مرفوعة طابقت ما سبقها في إعرابه وتعريفه، وخالفته في التذكير لأن السبب، مذكّر فالمطابقة في هذا النوع معه في هذه الحالة، وكذلك فإن تأنيث الصفة واجب إذا كان سبب الموصوف مؤنثاً وإن كان الموصوف مذكّراً، نحو: جاء محمد الكريمةُ أمُّه، فـ (الكريمة) صفة لسبب (محمد) وليست له لهذا كانت مؤنثة.

٢ـــــــــــــــــ فـــــــــــــي الإفـــــــــــراد والتثنيـــــــــــــة والجمـــــــــــــــع:

وهذه المخالفة بطريقة أخرى، فالصفة في هذا القسم تلازم حالة الإفراد فقط، فهي هنا تكون مفردة وإن كان الموصوف مثنى أو جمعاً، وأمثلة إفرادها نحو: جاء الرجل الكريم أبوه، وجاء الرجلان الكريم أبوهما وجاء الرجال الكريم أبوهم.

الصفة والوصف وألفاظ الوصف :

هي مصطلحات ترد في كتب النحاة كثيراً، ولها دلالات مختلفة، فلما عرفنا أن الصفة مصطلح يطلق على تابع عرفنا المقصود به، فإن الصفة والوصف وألفاظ الوصف مصطلحات قد يستعملها النحويون ولا

يقصدون به ذلك التابع، بل المقصود عندهم بها المشتقات التي تجري مجرى فعلها، أي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفعل التفضيل، فهذه تسمى بألفاظ الوصف أو بالوصف أو بالصفة.

هل يأتي المصدر صفة :

يمكن أن يأتي المصدر صفة، نحو: جاء رجلٌ عدلٌ، ولصحة ذلك يلزم أمران يجتمعان لا يقبل واحد منهما في جواز ذلك، وهما:

١- أن يلزم لفظ المصدر الإفراد والتذكير، نحو: جاء رجلٌ عدلٌ وامرأةٌ عدلٌ، ورجلان عدلٌ وامرأتان عدلٌ، ورجالٌ عدلٌ ونساءٌ عدلٌ.

٢- أن يصح تأويله، وتأويل المصدر يصح بطريقتين:

أ- بتأويله باسم الفاعل من لفظه، فـ(عدل) في جاء رجل عدل تؤول بـ (عادل)، ويؤول (قتل) في: هذا رجل قتل بـ (قاتل).

ب- أن يعد المصدر مضافاً وقد حُذف المضاف منه،وهو الذي يقدرونه بـ (ذو) وأقيم المصدر مقامه، فـ (عدل) في نحو: هذا رجل عدل، جاء صفة وهو مصدر، لأنه على تقدير: ذو عدل، فـ (ذو) هي الصفة في الأصل فحذفت (ذو) وحل مضاف إليه محله فأعرب صفة،على أن ثمة من النحويين من لم يلزم تأويل المصدر باسم الفاعل وعد مجيء المصدر صفة فهو عنده من قبيل الوصف المجازي، فرجل عدل، أي هو العدل نفسه.

هل تأتي الجملة صفة :

الجملة في العربية نوعان: اسمية وفعلية، ومما يجوز فيهما هو صحة وقوعهما صفة، وذلك يلزمه ما يأتي:

أ . أن يكون الموصوف قبلهما نكرة، ولهذا قيل: الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، فلا يصح إعراب الجملة صفة إذا كان ما قبلها معرفة، ومن أمثلة وقوع الجملة الاسمية صفة: قولك : جاء رجل أبوه كريم ، فـ(رجل) فاعل مرفوع، و (أبوه): مبتدأ مرفوع بالواو وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في

محل جر مضاف إليه،و (كريم) خبر مرفوع، وجملة (أبوه كريم) في محل رفع صفة لـ (رجل) وهو نكرة، أما مثال مجيء الجملة الفعلية صفة فهو كقولك: جاء رجل يركض فـ (يركض) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو و جملة (يركض) في محل رفع صفة لـ (رجل) وقد صح مجيئها صفة لأن الموصوف نكرة، فإذا جاء الموصوف معرفة امتنع مجيئها صفة نحو : جاء الرجل يركض، فجملة (يركض) في محل نصبٍ حال، لأن (الرجل) معرف بـ (أل)، وقد دخلت عليه (أل) وأفادته تعريفاَ، فإذا دخلت ولم تفد التعريف كأن تكون للجنس، فإن الجملة بعد هذا الاسم يمكن إعرابها صفة ، و شاهد ذلك قول الشاعر:

ولَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئيمِ يَسُبُّنِي فَأعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لا يَعْنِينِي

فجملة (يبني) الفعلية تعرب في محل جر صفة لـ (اللئيم)؛ لأن (أل) قصد بها جنس اللؤماء، ولم يقصد بها واحد بعينه، ومنه قوله تعالى: (**وَآيَةٌ لَّهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ**)، إذ إن جملة (نسلخ) في محل رفع صفة لـ (الليل)؛ لأن (أل) عدها بعض النحويين للجنس، فإذا عدت للتعريف في كلا الشاهدين أعربت الجملتان بعد ما دخلت عليهما حالاً، لأن الجمل بعد المعارف أحوال.

ب . أن يعود من الجملة ضمير إلى الموصوف :

وهذا ما لوحظ في الشواهد والأمثلة التي وردت في الشرط الأول، ففي (جاء رجل أبوه كريم) مثلاً الضمير العائد إلى الموصوف هو (الهاء) في (أبوه)، والضمير العائد في (يركض) من جاء رجل يركض، هو الضمير المستتر الذي أعرب في محل رفع فاعل، وكذلك الحل في (يسبني) من قول الشاعر، فمن يعربها صفة يعد الضمير العائد إلى الموصوف هو الضمير المستتر الذي يقدر(هو) على أنه في محل رفع فاعل.

لكن هذا الضمير يمكن حذفه إذا كان في الجملة ما يدل عليه، وذلك ما يشهد عليه قول الشاعر:

وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ لِطُولِ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

فالجملة التي وقعت صفة هي (أصابوا) بوصفه فعلا ماضيا مبنيا على الضم لاتصاله بواو الجماعة، و (واو الجماعة) ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، فليس ثمة رابط بين جملة الصفة وبين الموصوف وهو (مال)، وتقدير الكلام: أم مال أصابوه، وحذف الهاء لأن هناك ما يدل عليه في السياق.

هل يأتي شبه الجملة صفة:

إن مما يتفق عليه كثير من النحويين أن ما صح من مواقع إعرابية للجمل، صح لشبه الجملة أن يقع فيه، ولهذا يجوز مجيء شبه الجملة صفة إذا سبق بنكرة، نحو: رأيتُ رجلاً فوق الشجرة، ونحو:جاء رجل

على فرس، فـ (فوق الشجرة) و(على فرس): في محل صفة لـ (رجل) في الجملتين، ومنه قوله تعالى:(**وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ**)، فـ (من عند الله):خصصت (كتاب)؛ فهي في محل رفع صفة له.

هل تتعدد الصفة:

إذا تكررت الصفات لموصوف واحد ، فلا يخلو تعددها من أحد أمرين، الأول: أن الموصوف لا يتضح إلا بها جميعاً نحو: جاء محمد العالمُ الشاعرُ الكاتبُ،ونحو:جاء رجل عالم كاتب شاعر فإن اتضح بواحدة منها جازمجيء الثانية حالاً نحو:جاء رجل فقيرمسرعا،لأن النكرة إذا وصفت جاز مجيء الحال منها، فـ(فقير) صفة لـ(رجل) مرفوع،وهذا مسوغ مجيء الحال من هذه .

النعت المقطوع :

وهو ظاهرة تتحقق إذا كان الموصوف متضحاً بغير الصفة، نحو : نجاتنا بإتباع محمدٍ الرسول، فالموصوف متضح في هذه الجملة ونحن في هذه الجملة مخيرون بين أن نتبع الصفة الموصوف، فيكون (الرسول) مجروراً على أنه صفة لـ (محمد)، وبين أن نقطع الصفة عن الموصوف، والقطع يكون بأحد أمرين:

أ- القطع على الرفع:

وهو أن نجعل الصفة مقطوعة عن موصوفها المجرور نحو: نجاتنا باتِّباع محمدٍ الرسولُ ، وقطعها على الرفع يجعلها مرفوعة على أنها: خبر مبتدأ محذوف تقديره:هو فـ (الرسول): خبر مبتدأ محذوف تقديره:هو.

وكذلك القطع على الرفع يمكن حصوله بجعل الصفة مقطوعة عن موصوفها المنصوب، نحو: إن محمداً الرسولُ قدوتُنا، فـ (الرسول) يمكن قطعه على الرفع ويكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو.

ب- القطع على النصب :

ويمكن حصول هذا القطع في الصفة المجرورة والمرفوعة وذلك بجعل المجرورة منصوبة عند قطعها عن مو صوفها، نحو: لا نصر إلا بالقرآنِ العظيمَ ، بنصب (العظيم) على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني، وكذلك تقطع الصفة المرفوعة بجعلها منصوبة، نحو: قدوتنا محمدٌ الرسولَ، بنصب (الرسول) وعدم

إتباعه للموصوف، ويعرب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أعني.

وكل أنواع قطع الصفة عن الموصوف جائزة وليست واجبة، أي يمكن إبقاء الصفة تابعة لموصوفها وإن كان الموصوف متضحاً بغيرها، فإن لم يكن الموصوف متضحاً إلا بذكر الصفة وجب اتباعها وامتنع قطعها

إتباع الصفة لمحل الموصوف :

وهي قضية نحوية تحصل عند مجيء أسماء معينة موصوفة لكن حركة الموصوف ليست الأصلية، وذلك مثل ما يأتي:

أ- الاسم المبني:

الاسم المبني يلزم آخره حركة واحدة مهما تغير موقعه في الجملة، فـ (سيبويه) مبني على الكسر، نحو: ما زال سيبويه النحويُ مرجعَ كل الدارسين، فـ(سيبويه) اسم مبني على الكسر في محل رفع اسم (ما زال)، و(النحويُ) صفة لـ (سيبويه) مرفوعة على محله.

ب - الممنوع من الصرف:

من المعلوم أن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة وعلامة الجر الأصلية الكسرة ، فإذا وصف هذا الاسم وهو مجرور جاءت صفته مجرورة بالكسرة لا بالفتحة، لأن الصفة ستكون تابعة للمحل لا للفظ، نحو سلمت على إبراهيمَ الكريمِ، بجر (الكريم) بالكسرة، مع أن الموصوف مجرور بالفتحة، كونه ممنوعا من الصرف للعلمية والعجمة .

ج- جمع المؤنث السالم :

وهو اسم تنوب في نصبه الكسرة عن الفتحة، فإذا جاء هذا الجمع موصوفاً وهو منصوب، فإن علامة نصب صفته ستكون الفتحة، لأن الصفة ستتبع المحل، نحو: قرأتُ الرسالاتِ المرسلةَ كلها، والمرسلة: صفة لـ (الرسالات) منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة، مع أن الرسالات مفعول به منصوب بالكسرة .

مخالفة الصفة للموصوف في الحركة :

وهذه الحالة تحصل في أسماء معينة، وكما يأتي :

١- الاسم المبني على فتح الجزأين :

وهي الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) فإذا جاءت الأسماء صفات لزمت بناءها من غير النظر إلى حركة الموصوف، نحو: جاء الطلاب الخمسةَ عشرَ، فـ(الخمسة عشر): اسم مبني على فتح الجزأين في محل رفع صفة لـ (الطلاب) .

٢- الممنوع من الصرف :

لما عرفنا أنه يجر بالفتحة عرفنا أنه إذا جاء صفة لمجرور كانت علامة جره الفتحة لا الكسرة وخالف موصوفه، نحو: خرج زيد ببردةٍ سوداءَ، فـ(سوداءَ) صفة لـ (بردة) مجرورة وعلامة جرها الفتحة لأنها ممنوعة من الصرف، كونها من الصفات على وزن – أفعل فعلاء – .

٣- جمع المؤنث السالم :

ومخالفته للموصوف في حالة مجيئه صفة لمنصوب، إذ تكون علامة نصبه الكسرة، نحو: كلمتُ شواعرَ عالماتٍ، فـ (عالمات) صفة لـ (شواعر) منصوبة وعلامة نصبها الكسرة، مع أنه الموصوف منصوب بالفتحة لما عرفنا.

الفصل بين الصفة والموصوف :

مما جاز أن يفصل بين الصفة والموصوف: الجار والمجرور وهذا ما قرر جوازه كلام ربنا بقوله عز وجل: (**لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ مُسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ)** فـ (مسومة)صفة لـ (حجارة) منصوبة، وقد تبعت الصفة موصوفها ولم يؤثر في ذلك وجود الفاصل؛ لأن الجار والمجرور يجوز أن يفصل بينهما، ومن الفواصل المسموعة بين الصفة والموصوف (كان) الزائدة، نحو قوله:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ وَجِيرانٍ لَنا كانوا كِرامِ

فـ(كرام) صفة لـ (جيران) ولم تؤثر زيادة (كان) في متابعة الصفة لموصوفها.

ثانياً: التوكيد:

وهو التابع الثاني من المصطلحات التي عرفت بالتوابع إلا أنه لا يقصد منه الكشف عن متبوعه أو تخصيصه، وإنما يقصد به نفي أي احتمال عن أن يكون المقصود غيره، والتوكيد ينقسم على قسمين:

أ- التوكيد اللفظي :

وهو توكيد يحصل بتكرار اللفظ الأول بنفسه، اعتناء به ودفعاً لأي احتمال عن أن يقصد لفظ غيره. ومن ذلك في الأسماء قوله تعالى: **(كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)**، فـ(دكاً) الأولى مفعول مطلق منصوب، و(دكاً) الثانية توكيد منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وقد جاء التوكيد منصوباً لأن المؤكد وهو المفعول المطلق منصوب، فتبعه التوكيد، وعلاقة التبعية بينهما كما لاحظنا حصلت بناءً على تكرار اللفظ بنفسه، ومن هذا التوكيد في الشعر قوله:

فَصَبْراً فِي مَجالِ المَوْتِ صَبْراً * فَما نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ**

فـ(صبراً) الأولى مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: اصبر ، أما (صبراً) الثانية فتوكيد لفظي للأولى منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، ومجيء التوكيد منصوباً لأن المؤكد منصوب أيضاً فيجب أن يتابع التوكيد مُؤكَّدَه، ومن التوكيد اللفظي في الفعل قوله:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فـ(أتاك) و(احبسِ) توكيد لفظي للفعلين اللذين سبقاهما، ومن توكيد الحرف قوله:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ إِنَّهَا * مَلَكَتْ عَلَيَّ مَواثِقَ وعُهُودَاً**

فـ(لا) الأولى نافية غير عاملة لدخولها على الفعل، و(لا) الثانية توكيد للأولى.

توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً :

يجوز هذا التوكيد في الضمير المتصل، ولكن جواز توكيده بضمير متصل مثله مقرون بشرط، وهو أن يكرر مع الضمير المتصل المؤكِّد ما اتصل به المؤكَّدُ، فالكاف في نحو: مررت بك ضمير متصل، فإذا أريد توكيده توكيداً لفظياً وجب تكرار الباء معه فتقول: مررت بك بك، ولا يجوز أن نقول مررت (بكك)، إلا أنّ

شرط تكرار ما اتصل به المؤكَّد يلغى إذا أكدت الضمير المتصل بضمير منفصل، سواء أكان مستتراً نحو قوله تعالى:**(اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)** أم كان الضمير المتصل ظاهراً، نحو: قمت أنت، ونحو أكرمتني أنا ونحو: مررت به هو، فـ (أنت) في قوله تعالى: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع توكيد لضمير الفاعل المستتر في (اسكن)، و(أنت) في المثال بعده، في محل رفع توكيد لتاء الفاعل في (قمت) ومثله (أنا) و(هو) فهنا توكيدان لفظيان للضميرين قبلهما.

ب- التوكيد المعنوي :

وهو القسم الثاني من قسمي التوكيد، وما يميزه عن الأول هو أن هذا القسم يحصل بألفاظ محددة تذكر بعد المؤكَّد، وليس في هذا النوع تكرار للألفاظ، وهذه الألفاظ تنقسم على قسمين تبعا للغاية التي تحققها ألفاظ كل قسم، وكما يأتي :

المجموعة الأولى :

وتتكون من لفظين، هما: (نفس) و (عين)، والغاية من استعمالها للتوكيد: رفع توهم مضاف إلى المؤكَّد، نحو: جاء زيد نفسه فـ (نفسه) رفعت توهم أن يكون ثمة مضاف مع (زيد) في المجيء أو أن يكون خبر (زيد) هو الذي جاء، أو رسوله ومثلها: جاء زيد عينه. ومما يلزم الاهتمام به عند استعمال (نفس) و(عين) للتوكيد إضافة هذين اللفظين إلى ضمير يطابق المؤكد فيما يأتي:

أ . في التذكير والتأنيث:

نحو جاء زيدٌ نفسه، فالضمير في (نفسه) مذكر لأن المؤكَّد مذكر أيضاً، ونحو: جاءت هند نفسُها أو عينُها ، وتأنيث الضمير فيهما يأتي من أن المؤكد مؤنث فلزمت المطابقة.

ب . في الإفراد والتثنية والجمع:

وهذه المطابقة لازمة مع اللفظين أيضا، فإذا كان المؤكد بهما مفرداً، أُفْرِدا والضميرَ، نحو: جاء الرجل نفسه، وإذا جاء المؤكد مثنى جمع اللفظان على (أنفس) و(أعين)، ثم جيء بالضمير المناسب مثنى متصلاً بهما نحو جاء الرجلان أنفسُهما ورأيت البنتين أعينَهما. أما إذا جاء المؤكد جمعاً جمع اللفظان أيضاً وجيء بالضمير للجمع مع مراعاة التذكير والتأنيث فيه على وفق المؤكد، نحو : جاء الرجال أنفسُهم وجاء الطالبات أنفسُهن والطلاب أعينُهن والطالبات أعينُهن .

المجموعة الثانية :

ومن ألفاظ التوكيد المعنوي في هذه المجموعة: (كل وكلا وكلتا وجميع وعامة) وغاية التوكيد بهذه الألفاظ: التأكيد على أن المراد هو الشمول، ورفع أي توهم في عدم إرادته، وكما يأتي:

كل وجميع:

ويؤكد بهما الأسماء المتكونة من أجزاء يصح وقوع بعض هذه الأجزاء موقع الكل، والتوكيد بـ (كل) و (جميع) يمنع توهم وقوع هذا البعض موقع الكل بما يحملانه من دلالة الشمول التي تمنع ذلك، نحو: جاء الرجال كلهم، فالتوكيد بـ (كلهم) يمنع توهم مجيء بعض الرجال، ومثله جاءت القبيلة كلها والرجال كلهم والركب جميعهم والهندات كلهنّ، وهذان اللفظان يتبعان المؤكد بهما رفعا ونصبا وجرا، نحو قوله تعالى: **(وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلّه)**،وقوله تعالى :**(وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا)**،وقوله تعالى: **(لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ)**.

كلا وكلتا :

وهذا الاسمان لا يعربان توكيداً إلا إذا أضيفا إلى ضمير، نحو جاء: جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما، فإذا أضيفا إلى ظاهر امتنع فيهما هذا الإعراب ويعربان عند ذلك بحسب موقعهما في الجملة وبالحركات المقدرة رفعاً ونصباً وجراً، نحو جاء كلا الرجلين، وكلتا البنتين، وشاهدت كلا الرجلين وسلمت على كلا الطالبين وكلتا الطالبتين، فـ(كلا) و(كلتا) في هذه الأمثلة يعربان إعراب الاسم المقصور، ففي المثال الأول (كلا): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفي المثال الثاني: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، أما في المثال الثالث فهو اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهكذا لو كانت (كلتا) محل (كلا) فإنها تعرب إعرابها ، أما الاسم الظاهر الذي يأتي بعدهما فيعرب مضافاً إليه، فإذا أريد لهما أن يعربا توكيداً لزم إضافتهما إلى ضمير، نحو: جاء الرحلان كلاهما، ويكون إعرابه كإعراب المثنى لأنهما من الملحق به، فيرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء، فـ(كلاهما) في المثال السابق: توكيد مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً :

إن لـزوم مجـيء هـذه الألفـاظ مضـافة إلـى ضـمير عنـد اسـتعمالها للتوكيـد، يعنـي أن هـذه الألفـاظ كلهـا معارف ؛ إذ هي مُعَرّفة بالإضافة، ولهذا قال البصريون لا يجوز توكيد النكرة بهذه الألفاظ، فلا يجوز عندهم قولنا: صمت شهراً كله، مع أنه مكون من الأجزاء، وأجزاؤه أيامه، أما الكوفيون فقد فرقوا بين توكيد النكرة المحددة، كيوم، وليلة، وشهر، وحول، وبين توكيدها إذا كانت غير محددة، كوقت وزمن وحين، فهم يجوز عندهم توكيد النكرة إذا كانت محددة، فيجوز عندهم قولك: صمت شهراً كلّه، وشاهدهم في جواز ذلك قول الشاعر:

إنّا إذا خُطّافُنَا تَقَعْقَعا قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أجْمَعَاً

توكيد الضمير المتصل توكيداً معنوياً:

الضمائر المتصلة منها ضمائر رفع كتاء الفاعل ونون النسوة و واو الجماعة، ومنها ضمائر نصب وجر، نحو الهاء ولكاف والياء، وتوكيد كل نوع منها يكون كما يأتي:

أ- ضمائر الرفع المتصلة:

يختلـف توكيـد هـذا النـوع مـن الضـمائر بحسـب اللفـظ الـذي يؤكـده، فـإذا أكـدت ضـمائر الرفـع بـ (نفس)أو (عين) لم يجز توكيدها بهما إلا بعد أن تؤكد الضمائر المتصلة بضمائر رفع منفصلة من لفظها، ثم بعد ذلك يؤتى بـ(نفس) أو (عين) ليكونا توكيداً للضمير المنفصل ، فما كان من ضمائر الرفع للمتكلم المفرد المذكر، جيء بعده بضمير منفصل يكون للمتكلم المفرد المذكر، وذلك نحو قولك: ضربتُ زيداً، فإذا أردت توكيد تاء الفاعل وهو ضمير رفع جاء مبنياً على الضم أي للمتكلم، وجب أن تأتي بعده بضمير رفع منفصل للمتكلم، وهو أنا، فتقول: ضربتُ أنا نفسي زيداً، فـ(أنا) توكيد لفظي لـ (تاء) الفاعل و(نفسي توكيد معنوي لـ (أنا) مرفوع، وكذلك الحال في (واو الجماعة) فإذا أريد توكيده بـ (نفس) أو بـ (عين) لزم أن يؤتى بعد الواو بضمير منفصل يناسبه أي يكون ضمير رفع، فإذا كان الواو للغائب جيء بضمير رفع منفصل للغائبين، نحو: قاموا هم أنفسهم، وإذا كان للمخاطب جيء بضمير بعده يكون للرفع وللمخاطبين، نحو: اكتبوا أنتم أنفسكم الدرس، فـ(اكتبوا) فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و(أنتم) توكيد لفظي لواو الجماعة، و(أنفسكم)، أنفس: توكيد معنوي لـ (أنتم) مرفوع، وهو مضاف، و(كم)

ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، أما إذا أردنا توكيد ضمائر الرفع المتصلة بغير هذين اللفظين مما تبقى من ألفاظ التوكيد المعنوي لم نلزم بما ألزمنا به عند التوكيد بـ (النفس) و(العين)؛ إذ لاحاجة إلى أن نذكر ضميراً منفصلاً كما ألزمنا عند التوكيد بهما، كأن نؤكد ضمير الرفع المتصل بـ(كِلا) و(كِلتا)، نحو: الطالبان نجحا كلاهما، والطالبتان نجحتا كلتاهما، فـ(كِلا) و(كِلتا) توكيد لألف الاثنين في(نجحا)و(نجحتا) .

ب- ضمائر النصب والجر المتصلة:

قد جمعتهما في البحث لأن حكم توكيدها واحد، وهو أن توكيدها بألفاظ التوكيد المعنوي كلها لا يلزم فيه شيء، فلا يذكر بعد ضمير النصب والجر المتصلين ضمائر منفصلة وإن كان توكيدهما بـ (نفس) أو (عين)؛ إذ يمكن أن تقول: رأيته نفسَه، فـ (نفسه): توكيد منصوب للهاء، لأن الهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، ويمكن أن تقول: مررتُ بك نفسِك، فـ(نفس) توكيد مجرور للكاف الذي وقع في محل حر بحرف الجر، والحكم نفسه عند التوكيد بالألفاظ المتبقية من ألفاظ التوكيد المعنوي، فنقول: رأيتُكم كلَّكم، بنصب (كلكم) على أنه توكيد لضمير النصب المتصل بالفعل وهو الكاف، ومررت بكم كلِّكم، بجر (كلكم).

ـــ ثالثاً : العطف :

العطف: علاقة تقوم بين تابع يسمى معطوفاً وبين متبوع يسمى معطوفاً عليه، والعلاقة في هذا التابع لا تقوم على المجاورة بينه وبين متبوعه كما في النعت والتوكيد وإنما تحصل التبعية بينهما عن طريق أواصر تقوم بالربط بين المعطوف والمعطوف عليه، وهذه الأواصر هي حروف العطف، أو أنها تسمى بحروف النسق، لأن هذا النوع من العطف يسمى بعطف النسق، أي أن المعطوف والمعطوف عليه يشكلان في تتابعهما ما يشبه النسق أي الخط المستقيم، وما يضمن لهما هذا التتابع حروف النسق أو حروف العطف، التي تقوم بوظيفة مهمة أخرى وهي التي جعلت العطف لوناً من التوابع، وهي أنّ حرف العطف يجعل ما بعده من اسم أو فعل تابعاً لما قبله، فيرفع المعطوف إذا كان المعطوف عليه مرفوعاً وينصبه بانتصاب المعطوف عليه.

أقسام حروف العطف:

على الرغم من أن حروف العطف تتفق في عملها في أن ما بعدها جميعاً يتابع ما قبلها في الإعراب ، إلا أن ثمة اختلافاً بين ما تؤديه من معانٍ جعلها تنقسم على قسمين:

أ- الحروف التي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه مطلقاً :

أي أن هذه الحروف لا تكتفي بإتباع ما بعدها لما قبلها في الإعراب ، إذ تجمع بينهما في المعنى ويكون لما بعدها حكم ما قبلها، وأهم هذه الحروف:

١- الـــــــواو :

وحقيقة التشريك بين المعطوف والمعطوف لفظاً وحكماً تتضح في هذا الحرف في قولك: جاء زيد ومحمد، فالواو قد أشركت (محمد) بالمجيء الذي أسند إلى (زيد)، وهو مرفوع لأنه عطف بالواو على (زيد) الفاعل، والمعنى الذي يتفق النحويون عليه على أنه يتحقق بالواو: هو مطلق الجمع، أي بين المعطوف والمعطوف عليه، إلا أن الكوفيين زادوا معنًى آخر للواو، وقالوا أنه يفيد الترتيب أيضاً، فعلى قولهم مجيء محمد جاء مرتباً بعد زيد وإن كان الاثنان متفقين في المجيء، وهو ما لم يوافقهم فيه البصريون، وعلى رأي من عدّ (الواو) للترتيب قرر من قرر من الفقهاء بأن الترتيب في الوضوء ركن من أركانه، وهي الواردة في قوله تعالى: (**فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ**)، أما من أخذ برأي من قال بأنها لمطلق الجمع ولا ترتيب فيها فقد قال: بأن الترتيب ليس ركناً وعدة سنة خروجاً من الخلاف.

٢- الفـــــــاء:

وهو حرف عطف ينتمي إلى هذه المجموعة التي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه لفظاً وحكماً، وأهم ما يجب معرفته في هذا الحرف هو أنه يفيد الترتيب والتعقيب، فما يعطف بالفاء يكون بعد ما يعطف عليه مرتباً وليس قبله، والتعقيب: يعني أن ما يعطف بالفاء يأتي بعد ما يعطف عليه مباشرة وليس بينهما فاصل زمني، فإذا قلت:جاء زيد فعمر،فإن عمر جاء بعد زيد مباشرة من غير فاصل زمني.

٣- ثـمّ:

وهو حرف مع كونه يشرك بين المعطوف والمعطوف عليه لفظاً وحكماً، فإنه يفيد الترتيب والتراخي، والترتيب عرفت حقيقته في الواو والفاء، أما التراخي: فيعني أن ثمة فاصلاً زمنيا بين المعطوف والمعطوف عليه في تحقيق الحكم بينهما وإن كانا مشتركين في الحكم نفسه، نحو: جاء زيد ثم محمد، أي أن (محمد) وإن كان قد اشترك مع (زيد) في المجيء إلا أن مجيئه مرتباً بعد المعطوف عليه، لم يأت بعد (زيد) مباشرة بل حصل بين مجيئهما فاصل زمني وهو ما يسمى بالتراخي، نحو قوله تعالى:(**فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ**)، فلأن الانتقال من طور إلى طور في الخلق يحتاج وقتاً نرى التعبير القرآني استعمل (ثم) في العطف.

٤- حتى:

وهو حرف يفيد انتهاء الغاية في أي سياق يأتي فيه، فإذا جاء حرف جر مثلاً فإنه يعطي هذا المعنى، نحو:(**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**)، وهو ذا المعنى نفسه الذي يحققه عندما يأتي حرف عطف، نحو: قدم الحجاجُ حتى المشاةُ، ونحو: يمرض الناسُ حتى الأطباءُ ، فـ(المشاة) و(الأطباء) اسمان معطوفان على ما قبلهما وهما غاية انتهاء لما قبلهما، وهذ معنى ما يشترطه النحاة في أن المعطوف بـ (حتى) يجب أن يكون جزءاً أو بعضاً من المعطوف عليه ومنه قولك: يموت الناسُ حتى الأنبياءُ .

٥- أمْ :

وهو حرف يأتي للعطف على وجهين :

٥. أ . أم المتصلة :

وتسمى أم المعادلة أيضاً ، ومن ميزاتها أنها يجب أن تكون مسبوقة باستفهام لفظاً أو تقديراً، وهذا الاستفهام يجب حصوله بالهمزة حصراً، وهي التي تسمى بهمزة التسوية، نحو قوله تعالى : (**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**) وقوله عز وجل: (**سَوَاء عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ**)، ومثله قولك: سيان عندي أقام زيد أم محمد، وقد يؤتى بأم حرف عطف، وتكون معادلة ومتصلة مع أن الهمزة قبلها حذفت، وذلك لأن السياق يشير إليها، ولأن اللبس مأمون، فتسقط الهمزة، وذلك كقراءة أخرى وردت في قوله تعالى: ((وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم)) حيث قرئ بحذف الهمزة (أنذرتهم)، ومنه قوله:

لَعَمْرُكَ ما أدرِي وما كنْتُ داريا * بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمانِ**

والتقدير: أبسبعٍ رمين الجمر، وحذفت الهمزة لِما عُرف.

٥. ب . أم المنقطعة :

وهي التي لا تسبقها همزة التسوية، وسميت بالمنقطعة لأن ما بعدها ليس له صلة بما قبلها، فهي تفيد معنى الإضراب، أي هي بمعنى (بل)، نحو: إنه زيد أم محمد، أي بل هو محمد.

٦- أو :

ويأتي هذا الحرف عاطفاً وله معانٍ متعددة، ومنها :

٦. أ- التخيير: نحو: خذ قلماً أو كتاباً.

٦. ب- الإباحة: نحو: الصلاة صحيحة في هذا المسجد أو في ذاك.

٦. ج- التقسيم: نحو: الكلام، اسم أو فعل أو حرف.

٦. د - الشك: نحو: جاء زيد أو محمد

٦. هـ- الإضراب: أي بمعنى (بل)، ومنه قول الشاعر :

كانُوا ثَمانِينَ أوْ زَادُوا ثَمَانيةً * لَولا رَجاؤُكَ قد قَتَّلتَ أولادِي**

أي : بل زادوا .

ب- الحروف التي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه لفظاً فقط:

ومن أهم هذه الحروف ما يأتي:

١- (لكن) :

وشرط العطف بها أن تكون مسبوقة بنفي، نحو: ما ضربتُ محمداً لكن زيداً، فـ (زيداً) معطوف بـ (لكن) على (محمد) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ونصب لأنه معطوف على منصوب.

٢- (لا) :

وشرط العطف بها أن لا يسبقها نفي، فلا تقول:ما جاء زيد لا محمد، ويعطف بها بعد النداء، نحو: يا زيدُ لا محمدٌ، وبعد الأمر، نحو: اضرب زيداً لا محمداً، وبعد الإثبات، نحو: جاء زيدٌ لا محمد.

٣- (بل) :

وهي تفيد معنى الإضراب، أي تنقل الحكم عما قبلها إلى ما بعدها، نحو: جاء زيد بل محمد، فالذي جاء يقيناً هو محمد، وقد أُضرِب بـ (بل) إليه بعدما حصل شك في أن الأول هو الذي جاء.

أما إذا سبقت بنهي أو نفي فإنها لا تفيد الإضراب وإنما تفيد نقل الحكم عما قبلها إلى ما بعدها، نحو: لا يقم زيد بل محمد، ونحو: لن يقوم زيد بل محمد.

العطف على الضمير :

الضمائر نوعان ،متصل ومنفصل والعطف عليها يختلف حكمه تبعاً لنوع كل واحد منهما وكما يأتي:

أ- الضمير المتصل:

وهو ينقسم على ثلاثة أقسام، وكل قسم له حكم بالعطف عليه، وكما يأتي:

١- ضمير الرفع المتصل :

وضمير الرفع المتصل قد يكون ظاهراً وقد يكون مستتراً، وحكم العطف على كلا النوعين الظاهر والمستتر واحد، وهو أن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يجوز إلا إذا فصل بينه وبين المعطوف عليه بفاصل، ومن هذه الفواصل ما يأتي:

- أ. الضمير المنفصل:

أي يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل إذا فصل عن المعطوف عليه بضمير منفصل، على أن يأتي ضمير رفع أيضاً وأن يكون من معنى المتصل، وذلك نحو: قمتَ أنت وزيدٌ، فـ(أنت) توكيد لفظي لـ (تاء

الفاعل)، والواو: حرف عطف، و(زيد) معطوف على محل(أنت) مرفوع، ومن ذلك أيضاً: قوله عز وجل: **(لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)** فصح العطف على التاء في (كنتم)، لأن هناك فاصلا بين الضمير المتصل والمعطوف عليه، والفاصل هو ضمير منفصل من لفظ الضمير المتصل.

١. ب – المفعول به:

وهو فاصل آخر يجوز بوجوده العطف على ضمير الرفع المتصل، نحو: رأيتك وزيدٌ، فـ (زيد) معطوف على تاء الفاعل، وصح هذا العطف لمجيء المفعول به وهو (الكاف) فاصلاً بين المعطوف والضمير، ومنه قوله عز وجل: **(جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ)** فـ(مَن) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع معطوف على (الواو) في (يدخلونها) وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، وصحة هذا العطف تأتي من أن (الهاء) وهو مفعول به قد وقع فاصلاً بين الضمير وبين (مَن).

١. ج– (لا) النافية:

ومن شواهد وقوع (لا)النافية فاصلاً بين ضمير الرفع المتصل والمعطوف عليه قوله تعالى:**(مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا)**، فـ(آباؤنا) معطوف على (نا) ضمير الرفع المتصل،وصحة ذلك تأتي من أن(لا)النافية فصلت بينهما.

٢– ضمير النصب المتصل :

وهذا الضمير يجوز العطف عليه من غير فاصل، نحو: ضربتك وزيداً، فـ(زيداً) معطوف على الكاف بوصفه ضميراً متصلاً مبنياً على الفتح في محل نصب مفعول به.

٣– ضمير الجر المتصل :

وشرط العطف في هذا النوع من الضمائر المتصلة أن يعاد الجار للضمير المتصل مع الاسم الذي يعطف عليه، نحو: مررت بك وبزيد فلا يقال مررت بك وزيدٍ.

وهذا رأي جمهور النحويين، لكن غيرهم لم هذا العطف بهذا الشرط، وحجتهم قراءة من قرأ (الأرحام) بالجر في قوله تعالى: **(وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)** ، فجاءت (والأرحام) معطوفة على الضمير المجرور وهو الهاء وليس بينهما فاصل.

ب- الضمائر المنفصلة :

الضمائر المنفصلة منها ما هو للرفع وما هو للنصب، والنوعان يجوز العطف عليهما من غير فاصل، فمثال العطف على ضمير الرفع المنفصل: قولك: زيد ما قام إلا هو وعَمْرٌو، ومثال العطف على ضمير النصب المنفصل: قولك: ما أكرمتُ إلا إياك ومحمداً.

هل يجوز عطف الاسم على الفعل وبالعكس :

لا يجوز للاسم أن يعطف على الفعل إلا إذا كان الاسم لفظاً من ألفاظ الوصف، أي اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو اسم التفضيل؛ لأن ألفاظ الوصف تربطها علاقة تشابه مع الفعل ، فلما كان الفعل دالاً على االحدث مع الزمن، كانت ألفاظ الوصف مشابهة له كونها تدل على الحدث من غير زمن، ولهذا يجوز لهذه الأسماء أن تعطف على الفعل كما يجوز للفعل أن يعطف عليها أيضاً، ومن عطف الفعل على الاسم قوله تعالى : **(فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا)** والاسم هو (المغيرات) وجاز عطف الفعل (أثرن) عليه لأنه اسم فاعل، ومنه قوله تعالى: **(إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ)**، حيث عطف (أقرضوا) وهو فعل ماضٍ على (المصّدقين والمصّدقات)، وجاز هذا العطف لأن المعطوف عليه اسم فاعل أيضاً، أما ما عطف فيه الاسم على الفعل فمنه قوله تعالى : **(إِنَّ اللّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ)**، ومنه قوله:

فَألقَيْتُهُ يَوماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ * وَمُجْرٍ عَطاءً يَسْتَحِقُ المَعَابِرَا**

فـ(مخرج) في قوله تعالى و (مجرٍ) اسما فاعل عطف الأول على يخرج والثاني عطف على (يبير) وجاز ذلك لكونهما من ألفاظ الوصف.

ـــــ البدل

وهو التابع الرابع والأخير المتفق عليه، ولكنه يختلف عن التي سبقته في كونه التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة، فلم يكن الغرض منه تكميل متبوعه كالنعت، والتوكيد، ولم يتبع متبوعه بواسطة كالمعطوف، ففكرة البدل تقوم على أن متبوعه إذا نزع من الجملة بقي المعنى على ما هو عليه قبل نزعه، كقولك: جاء الطالب زيد، فمعرفة (زيد) على أنه بدل تأتي من صحة طرح المبدل وهو (الطالب) فإذا صح طرح المبدل منه وإخراجه من الجملة كان هو الذي يحل محله هو ما يسمى بالبدل، وبهذا يمكن اكتشافه.

أقسام البدل :

ينقسم البدل على أربعة أقسام، وهي كما يأتي :

١- بدل كل من كل :

وهذا يحصل عند إبدال اسم غير مجزأٍ من اسم آخر غير مجزأٍ أيضاً، أي أن البدل يطابق المبدل منه ويساويه في المعنى، كقولك: مررت بأخيك زيد، فلأن الأخ هو (زيد) فالبدل والمبدل منه متطابقان ومتساويان في المعنى، و(زيد) بدل مجرور لأن المبدل منه مجرور أيضاً. ومثله : جاء الطالب محمد، وشاهدتُ المعلم محمداً، فـ(محمد) بدل مرفوع في المثال الأول، ومنصوب في المثال الثاني وفي كلا المثالين تبع البدل المبدل منه،ومنه قوله تعالى: **(إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ)** وقوله تعالى: **(وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ اللهَ رَبَّكُمْ ورَبَّ آبائِكُم)** .

٢- بدل البعض من كل :

وهذا النوع يحدث عند مجيء المبدل منه يقبل التجزئة فيكون البدل بعضاً منه أو جزءاً منه، كقولك جاء الطلاب نصفهم، فـ (نصفهم) بدل بعض من كل وهو مرفوع، لأن المبدل منه مرفوع أيضاً. ومثله قولك : أكل زيد الرغيف ثلثه، فـ(ثلثه) بدل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ولو عدت لتكتشف كون (ثلثه) بدلاً فإنك ستعرف ذلك إذا طرحت المبدل منه، فإن المعنى سيبقى بتقدير: أكل زيد ثلث الرغيف ولهذا حمل المبدل ضميراً يعود إلى المبدل منه،ومن ذلك قوله عز وجل : **(وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)**

فـ (مَن) اسم موصول مبني على السكون في محل جر بدل من (الناس)، وبطرح المبدل منه يكون الكلام بتقدير: (ولله على من استطاع حج البيت).

٣- بدل الاشتمال :

ومثال هذا النوع: قولك: عظم النبيُّ خلقُه، فـ(خلقه) بدل مرفوع من (النبي)، ونلاحظ أن الخلق ليست هي النبي، كما في القسم الأول من البدل، وهي أيضاً ليست جزءاً من النبي، حتى يكون من القسم الثاني، وواقع هذا البدل في هذا المثال أن النبي اشتمل على خلق عظيم وهي معنى وجد فيه وعظم. والمعنى عند إخراج المبدل منه من الجملة يكون بتقدير: عظمت خلق النبي، ومن أمثلته أيضاً: أعجبني زيدٌ علمُه، أي أعجبني علم زيد.

٤- بدل الإضراب أو البدل المباين :

وهذا بدل يقوم على الغلط في بعضه، كقولك: ضربت زيداً أم محمداً، فإخبارك أولاً أنك ضربت (زيداً) أمر مبني على الخطأ إذ تبين لك أنك ضربت محمداً، وفي بعضه الآخر يقوم على الاستدراك ، كما تقول: أكلت لحماً خبزاً، فأخبرت بأنك أكلت (لحماً)، ثم بدا لك أن تخبر أنك أكلت (خبزاً) فاستدركت، وقلت بعد (لحماً): (خبزاً)، ولا أدري كيف تبنى قاعدة نحوية على غلط من متحدث أو على أمر استدركه، ولاسيما أن الاستدراك يبطل حقيقة الترابط بين البدل والمبدل منه، فإذا طرح المبدل منه اختلف المعنى، وصار المأكول كما في المثال السابق هو الخبز فقط، فما أراه أن البدل يُقتصر فيه على الأنواع الثلاثة التي ذكرت فقط.

الإبدال من اسم الاستفهام :

يمكن أن يبدل من إسم الاستفهام اسم آخر، ولكن يجب دخول همزة الاستفهام على البدل، كقولك : من ذا أسعيد أم خالد، فـ (من) اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، و (ذا) اسم إشارة مبني في محل رفع خبر، و (أسعيد) الهمزة: حرف استفهام لا محل له من الإعراب، وسعيد : بدل من اسم الاستفهام مرفوع و (أم) حرف عطف، و (خالد) اسم معطوف على (سعيد) مرفوع وتقدير الكلام عند طرح المبدل منه: سعيد ذا. ومن ذلك أيضاً: ما تأكل خبزاً أم تمراً، وما تقرأ كتاباً أم مجلة.

إبدال الفعل من الفعل :

يجوز إبدال الفعل من الفعل، ولاسيما إذا كان الفعل البدل مفسراً للفعل المبدل منه، كقوله تعالى: **(وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)**، فـ(يضاعف) بدل من (يلق) ولهذا جاء مجزوماً لأنه تابع له، فـ (يلق) فعل مضارع مجزوم بـ(من) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو جواب شرط، و(يضاعف) فعل مضارع مجزوم لأنه بدل من (يلق) وعلامة جزمه السكون، وصحة وقوع (يضاعف) بدلاً لأنه فسر الفعل الذي أبدل منه، ومن ذلك في الشعر قول أحدهم :

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبايِعَا * تُؤْخَذَ كَرْهَاً أو تَجِيءَ طائِعاً**

فـ(تؤخذ) بدل من (تبايع) وقد جاء منصوباً كالمبدل منه .